

أعضاء ذلك	رئيس مجلس الوزراء ..... وثيقا
	وزير الخارجية ..... رئيس الرئيس
	وزير المالية والاقتصاد .....
	وزير الداخلية .....
	وزير المواصلات .....
	وزير التجارة والصناعة .....
	قائد عام القوات المسلحة .....
	رئيس هيئة أركان حرب الجيش .....
	رئيس هيئة أركان حرب القوات البرية .....

ويفهم بأعمال سكرتيرية المجلس وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون الدفاع.

والجلس أن يدعوه لحضور جلسته من يرى الاستعانت بمعلوماته أو سخريته من الوزراء أو غيرهم على الألا يكون لهم صوت في المداولات .

وعند غياب الرئيس ونائبه تكون الرئاسة لأقدم الوزراء الحاضرين :

مادة ٣ - يختص مجلس الدفاع علاوة عن مصطلحاته في الموسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه بما يأتي :

(١) رسم سياسة الدفاع عن البلاد .

(٢) تعيين الواجبات والخدمات التي تكلف الوزارات والمصالح الحكومية وسائر المرافق العامة والممارات الخاصة بأدائها خدمة لأغراض الدفاع ومراقبة تنفيذها .

(٣) إبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالدفاع التي يعرضها رئيس مجلس الوزراء أو وزير الخارجية أو قائد عام القوات المسلحة .

كما يختص بما يتصل بالأعمال سالفة الذكر من مسائل مالية وغيرها .

مادة ٤ - يدعى المجلس للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو نائبه كلما وجد مقتضى على الألا تقل اجتماعاته عن مرة كل ستة أشهر كما يدعى أيضا للانعقاد بناء على طلب القائد العام واثنين على الأقل من العسكريين يتقدموه به إلى وزير الخارجية . يجب لصحة انعقاده حضور سبعة من أعضائه على الأقل . أربعة من الوزراء وثلاثة من العسكريين وتكون مداولاته سرية . وتصدر قراراته بأعليه أصوات الحاضرين وإذا تساوت الآراء رجع رأي البالناب الذي منه الرئيس .

## قانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣

تنظيم وزارة الخارجية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعل الاملان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بانشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب الجيش المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥١

وعل المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ بانشاء قوات مرابطة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١

وعل المرسوم الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ باعادة تشكيل مجلس الجيش وبلجنة الضباط بوزارة الدفاع الوطني المعدل بالمرسوم الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٤٦

وعل المرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ باطلاق اسم وزارة الخارجية والبحرية على وزارة الدفاع الوطني

وعل المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ بانشاء وظيفة قائد عام القوات المسلحة وتعيين اختصاصها المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٥ يوليه سنة ١٩٥٢

وعل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥١ بانشاء مجلس أعلى وبمجالس ادارة المصانع وزارة الخارجية والبحرية

وعل المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائرين المعدل بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣

وعل مرسوم بقانون التالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣

وعل ما ارتآه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية والبحرية وموافقة رأى مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يطلق اسم "وزارة الخارجية" على "وزارة الخارجية والبحرية"

مادة ٢ - ينشأ وزير الخارجية مجلس يسمى "مجلس الدفاع" ويشكل على الوجه الآتي :

- ٣ - إصدار الأوامر والشرارات العسكرية بعد إقرارها من الوزير .
- ٤ - وضع السياسة العسكرية المتعلقة بالعمليات الحربية واعتبار الخطط العامة لهذه العمليات وكل ما يتعلق بها .
- ٥ - تنسيق التعاون بين القوات المسلحة والسلطات المدنية في حدود أحكام القانون .
- ٦ - التقدم لمجلس الدفاع باقتراحات القيادة العامة للقوات المسلحة فيما يتعلق بالاستراتيجية العامة للدولة وسياسة الدفاع من البلاد .
- ٧ - التقدم لوزير الحربية بمقابل الدفع ومشروعات تعزيز القوات المسلحة بما يضمن سلامة الدولة في السلم والحرب .
- ٨ - إبداء المشورة لمجلس الدفاع فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالقوانين الدولية للحرب .
  
- مادة ١١ - يعين بمرسوم كل من رؤساء هيئة أركان حرب الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية ويصلون تحت اشراف قائد عام القوات المسلحة ويعتبر كل منهم مسؤولاً أمامه عن تنظيم وتسليح وتدريب وأمداد وإدارة القوات التي يرأسها وعليهم تنسيق الأعمال فيما بينهم بما يكفل تنفيذ توجيهات القائد العام للوصول بالقوات المسلحة إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة على القتال .
  
- مادة ١٢ - يشكل مجلس من رؤساء أركان الحرب الثلاثة يسمى "مجلس رؤساء هيئة أركان حرب" وذلك معاونة القائد العام في بحث واقتراح وتنسيق مشروعات ومقابل وخطط القوات المسلحة على ضوء قرارات مجلس الدفاع أو توجيهات قائد عام القوات المسلحة .
  
- وتعرض جميع قرارات وتصويبات ذلك المجلس على القائد العام للتصديق عليها .
  
- ويصدر القائد العام الأوامر والتعليمات التي تنظم كيفية اتخاذ هذا المجلس وبيان اختصاصاته .
  
- مادة ١٣ - تعيين الجهات والإدارات التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة واحتياطاتها بقرار من وزير الحربية بناء على اقتراح قائد عام القوات المسلحة .
  
- مادة ١٤ - يعين الوكيل الدائم لوزارة الحربية بمرسوم من السكريين .

مادة ٥ - تعرض قرارات المجلس على رئيس مجلس الوزراء للتصديق عنها إذا كان تنفيذها في حدود الاختصاصات المنوطة بهما الحكومية فـ طبقاً للقوانين واللوائح . وماعدا ذلك من القرارات يعرض على مجلس الوزراء للتصديق عليه . وفي كلتا الحالتين يقوم وزير الحربية بإبلاغ المحطة المخوّلة تلك القرارات لاتخاذ الاجراءات الازمة لتنفيذها ويكون له الاشراف على هذا التنفيذ .

مادة ٦ - عند اعلان التعبئة أو قيام حرب يباشر مجلس الدفاع جميع التعبئة ويشرف على تنفيذها ويتولى إدارة الحرب عند تشوبها ونصح قراراته ملزمة بمقدورها .

مادة ٧ - تنشأ بالوزارة إدارة تسمى "ادارة أمن الدولة" لخدمة أغراض دفاع وسلامة الدولة وتتبع مجلس الدفاع الذي يحدد اختصاصها بقرار منه ومكان اوزير الحربية الاشراف المباشر عليها .

مادة ٨ - يشرف الوزير على أعمال وزارة الحربية وتولاها المهام الآتية :

(أ) القيادة العامة للقوات المسلحة ويدبر أعمالها :

قائد عام القوات المسلحة .

رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

رئيس هيئة أركان حرب القوات البحرية .

رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية .

(ب) الديوان العام ويدبر أعماله :

الوكليل الدائم لوزارة الحربية .

وكيل الوزارة المساعد لشئون الدفاع .

وكيل الوزارة المساعد لشئون المصانع الحربية .

وكيل الوزارة المساعد لشئون الطيران ومصانع الطائرات .

مادة ٩ - يكون لوكلاه الوزارة المساعدين نفس سلطات وكلاء وزارات المتخصصون عليها في مختلف القوانين واللوائح .

مادة ١٠ - يعين قائد عام القوات المسلحة بمرسوم ويكون مسؤولاً أمام وزير الحربية و مجلس الدفاع عن القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها من التätigتين الإدارية والعسكرية ويخص بما يأتي :

١ - إمداد القوات المسلحة العاملة والقوات المرابطة والاحتياطية ، مع التأكيد من بلوغ وحداتها وأفرادها أعلى درجات الكفاءة في التنظيم والتسليح والتدريب والثقافة والروح المعنوية .

٢ - المحافظة على مستوى عالٍ من الغبطة والربط بين أفراد هذه القوات وبخدماتها .

مادة ٢١ — يلتقي القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ باتساع وظيفة قائد عام القوات المسلحة اختصاصها المشار إليها وكذلك كل من يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٢٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بالجمهورية في ذي القعدة سنة ١٢٧٢ (١٦ يوليه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواه

وزير الداخلية (بالنيابة) رئيس مجلس إدارة

قائد جناح عبد اللطيف محمود الغدادي محمد نجيب لواه

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير المالية

أحمد حسني نور الدين طرابي عبد الجليل إبراهيم

وزير الأوقاف وزير المعارف المصرية وزير التصر (الاستاذ)

أحمد حسن الباقوري إسماعيل محمود النباتي أحمد حسني

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدار

سلوى بهجت بدوى محمود نوزى فتحى رضا

وزير الشئون البلدية والقروية وزير التموين (الاستاذ)

وليم سليم حنا سليم بهجت بدوى

وزير الزراعة وزير الشئون الاجتماعية وزير المواصلات (الاستاذ)

عبد الرزاق حدق عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

وزير التربية

قائد جناح عبد اللطيف محمود الغدادي

وزير الإرشاد social ووزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ. ج.)

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبد الشر باصى

مادة ١٥ — يباشر وكيل الوزارة الدائم أعماله بواسطة :

(١) الوكلاء المساعدين.

(٢) الادارة العامة للشئون المالية.

(٣) الادارة العامة للشئون الادارية.

مادة ١٦ — يعين وكيل الوزارة المساعد لشئون الدفاع من العسكريين ويختص بما يأتي :

(١) اعداد التعليمات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس ومراقبة هذا التنفيذ.

(ب) اتخاذ الاجراءات التي تكفل الحافظة على سرية المعلومات التي تصل وكالة الوزارة لشئون الدفاع وفروعها وله في سبيل ذلك حق الموافقة على ترشيع من يعين أو ينتدب للعمل بها.

(ج) الاتصال بالجهات العسكرية والمدنية فيما يتعلق بتنفيذ واجباته والحصول على المعلومات اللازمة لسير العمل في الادارات التابعة له.

مادة ١٧ — يباشر وكيل الوزارة المساعد لشئون الدفاع أعماله بواسطة الادارات الآتية :

(١) السكرينية العامة لمجلس الدفاع.

(٢) إدارة التعبئة.

(٣) إدارة الشئون الاقتصادية والدعاية.

مادة ١٨ — يعين وكيل الوزارة المساعد لشئون المصانع الحربية من العسكريين أو المدنيين ويختص بالاشراف على أعمال المصانع الحربية في حدودقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

مادة ١٩ — يعين وكيل الوزارة المساعد لشئون الطيران ومصانع الطائرات من العسكريين أو المدنيين ويختص بالاشراف على شئون القوات الجوية والطيران المدني والأرصاد الجوية ومصانع الطائرات.

مادة ٢٠ — تنظم ادارات الديوان العام وزروعها وتمد اختصاصاتها بقرار من وزير التربية.